

أثر الرقابة الداخلية على المخزون السلعي

إعداد الطالب / فيصل عبدالله المحيميد

إشراف / د / أسماء أبو عنزه.

العام الدراسي:

2024/1445هـ

مقدمة:

تقدم العلوم والتطور السريع ساهم في توسيع نطاق النشاط الاقتصادي للمؤسسات في القطاعين العام والخاص، مما يجعل إدارة المشروعات وتنويع الأنشطة والوظائف أكثر صعوبة، مع زيادة التحديات والمسؤوليات التي تواجهها. لذا، يُعتبر ظهور الرقابة الداخلية أمراً ضرورياً ولزماً للإدارة الحديثة في المؤسسات الاقتصادية الراهنة لضمان استمرارية الإنتاج، ويستند نظام الرقابة الداخلية على توسيع نطاق المراجعة والتدقيق وفقاً للحاجة. هذا النظام يحدد أيضاً نوع الرقابة والتدقيق المناسب لوضع المنشأة أو المؤسسة الاقتصادية.

وكما كبر حجم المشروع وتشعبت أنشطته ازدادت الحاجة الملحة إلى فعالية انظمة الرقابة الداخلية والذي يجب أن تطبق وتمارس في كامل الأنشطة للمؤسسات الاقتصادية وخاصة على المستودعات وتلك المؤسسات وما تحويه من مواد خام و سلع مصنعة وشبه مصنعة وآلات ومعدات، لهذا فإن توافر نظام رقابة داخلية فعالة وصارمة أصبحت أمراً ضرورياً وحتماً لكل عمليات المؤسسات الاقتصادية بغرض كشف أي اختلاسات أو تلاعب في أصول المؤسسة. (حسين وآخرون، 2008، ص 899).

وتعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر الاقتصادات في العالم اليوم، كما تعتبر من أهم الدول في النظام الدولي وفي منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من حيث صادرات وإنتاج النفط. ونظراً لهذه الشخصية الخاصة للمملكة التي تعتبر موقعاً مهماً للعديد من الشركات في العالم، كان على الدولة العمل على تحسين النظام الاقتصادي وتطوير البنية المالية. والمتطلبات المستقلة. ولذلك وضعت القيادة الرشيدة في المملكة رؤية شاملة للمستقبل برؤية شاملة؛ وهذا أمر مرغوب فيه للغاية لتحويل المملكة العربية السعودية إلى شيء يبحث عن مصادر دخل غير إنتاج النفط، فالمملكة مليئة بمصادر الدخل الأخرى. دخل. سبل الاستفادة من الاقتصاد الوطني للمملكة.

ومن هذا المنطلق فقد سعت المملكة العربية السعودية لتطوير نظم الرقابة الداخلية والأنظمة الاقتصادية والمالية من جميع النواحي بحيث تكون عين الدولة ورقابتها حول جميع الأنشطة المالية وهذا ما أكدته رؤية (2030) والذي يشرح توجه المملكة نحو أنظمة الرقابة الداخلية وذلك حفاظاً على المال العام للدولة وممتلكاتها مما يساهم في كشف المتورطين في الفساد المالي والاقتصادي وضبطهم وتقديمهم الي محاكمات فورية وارجاع الاموال الي خزينة الدولة والمال العام.

مشكلة الدراسة:

إن تطور الرقابة الداخلية في الفترة الأخيرة يتماشى مع النقلة الاقتصادية مما أدى إلى تحقيق قفزة في عملية الرقابة الداخلية والنظرة لها فأصبحت ليست مجرد أداة وتحولت من مجرد ضمان للسيولة النقدية إلى إطار شامل أنشطته الإدارات العليا يهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظمة. (الإدرسي، 2010، ص 21).

وإن الأهمية الكبيرة لها تتمثل في كونها أصبحت تلعب دوراً حاسماً في تأثيرها المباشر على لمخزون من الحجم الكبير والضخم من الموارد التي يتم الحصول عليها وضبط حركتها منذ الحصول عليها وحتى صرفها عند الحاجة حسب الأسس والقواعد السلمية.

وإن الدراسة الحالية تهدف لإبراز دور ونظام إجراءات الرقابة الداخلية وأثرها المباشر على المخزون السلعي من وجهة نظر إدارية خالصة من خلال التركيز على مخزن القمح (الصوامع)، ونظراً لأن سلعة القمح أحد أهم الركائز الأساسية لمنظومة الأمن الغذائي بالمملكة العربية السعودية ويأتي في مقدمة السلع الأساسية ونظراً لندرة زراعة القمح بالمملكة العربية السعودية والاعتماد على استيراده من الخارج حيث أن تكلفة وارد القمح سنوياً تفوق 80% من إجمالي تكلفة المخزون ككل نظراً لاختلاف إجراءات استلام وتخزين وصرف بعض الأصناف عن إجراءات مخزن القمح مما يستدعي إلى القيام بإجراء دراسات أخرى على هذه الأصناف لقياس فاعلية الرقابة الداخلية عليها.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية:

1. يأتي هذا البحث امتداداً لمسار البحوث في مجال تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية على المخزون السلعي، وتعزيزاً لأدبياته من خلال استهدافه المؤسسة العامة للحبوب في المملكة العربية السعودية، بتناوله تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية على المخزون السلعي.
2. تعد دراسة تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية مدخلاً في تقييم الأداء وكشف الأخطاء والانحرافات ومحاولة تصحيحها، الأمر الذي يساهم في توفير بعض الدلائل التي يمكن الاستفادة منها في نظام الرقابة الداخلية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

وكذلك تتمثل الأهمية التطبيقية في كونها قد تساهم فيما يلي:

- ✓ تعتبر الرقابة الداخلية إحدى العوامل الرئيسية لمحاربة الفساد الإداري والمالي، إذا تم تطبيقها بالشكل الذي يحقق أهداف ومصلحة المؤسسة.
- ✓ أهمية خاصة تتمثل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية على المخزون السلعي.
- ✓ استخدام إجراءات وسياسات عمل واضحة ومحددة خاصة بعمل أمناء المخازن يعتبر شرطاً ضرورياً، وعاملاً رئيسياً لتساعد الرقابة الداخلية للقيام بواجبها وأداء عملها الرقابي في هذا المجال.
- ✓ يمكن أن يكون للباحث إضافة جديدة، في إثراء جوانب لم تعالج فيما مضى من بحوث ودراسات سابقة.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث الى تقييم اجراءات نظام الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المؤسسة العامة للحبوب بفرع الرياض، والوقوف على طبيعة الدورة المستندية في التعامل مع المخزون وتحديد مدى كفايتها، والوقوف على واقع بيئة الرقابة الداخلية في المؤسسة والتعرف على القواعد والإجراءات السليمة الواجب إتباعها للمحافظة على المخزون السلعي بيان أوجه قصور الرقابة الداخلية إن وجدت على المخزون السلعي، ويمكن صياغة الأهداف المحددة لهذه الدراسة في النقاط التالية:

- (1) التعرف على مدى تطبيق قواعد وإجراءات رقابة داخلية سليمة على المخزون السلعي عند الاستلام.
- (2) التعرف على مدى تطبيق دورة مستنديه كاملة للرقابة على المخزون السلعي عند التخزين.
- (3) التعرف على مدى تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلعي عند الصرف.
- (4) الوقوف على واقع بيئة الرقابة الداخلية وتأثيرها على المخزون السلعي في المؤسسة العامة للحبوب.

تساؤلات الدراسة

يسعى البحث الى الإجابة عن السؤال الرئيسي والمتمثل في:

- ما هو أثر ودور نظام الرقابة الداخلية على المخزون السلعي؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. مدى قواعد وإجراءات الرقابة الداخلية على المخزون السلعي عند الاستلام في المؤسسة العامة للحبوب؟
2. مدى دورة مستنديه كاملة للرقابة على المخزون السلعي عند التخزين في المؤسسة العامة للحبوب؟
3. ماهي اوجه قصور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المؤسسة العامة للحبوب؟
4. ما هو واقع بيئة الرقابة الداخلية وتأثيرها على المخزون السلعي في المؤسسة العامة للحبوب؟

فروض الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة تم اختبار الفرضيات التالية:

- (1) تطبيق قواعد وإجراءات رقابة داخلية سليمة على المخزون السلعي عند التخزين.
- (2) عدم تطبيق قواعد وإجراءات مالية سليمة للرقابة على المخزون السلعي عند الصرف.
- (3) وجود قصور للرقابة الداخلية على المخزون السلعي.

1. دراسة الوادية (2016) بعنوان " دور الرقابة الداخلية على المخزون السليفي في المحافظة على المال العام".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الرقاب الداخلي على المخزون السليفي في المحافظة على المال العام في وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التطبيقي الذي يقوم على أساس جمع البيانات عن الظاهرة وتفسيرها. وتم التركيز على استطلاع آراء (50) موظف من العاملين في حقل الرقابة الداخلية والعاملين في مخازن الصحة الفلسطينية في قطاع غزة باعتبارهم الفئة المستهدفة في عينة الدراسة وذلك من خلال المقابلات الشخصية مع عدد من العاملين في هذا المجال وكذلك من خلال استبانة صممت خصيصاً لهذا الغرض والتي وزع منها (50) استبانة وقد كانت نسبة الاسترداد (86%) من إجمالي ما تم توزيعه. وقد توصلت الدراسة إلى وجود رقابة داخلية فعالة على المخزون السليفي تساعد في المحافظة على المال في وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، كما توصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية تطبق الدورية المستندية وتطبق القواعد والإجراءات المالية السليمة للرقابة على المخزون السليفي، كما أظهرت كذلك عدم وجود معوقات بدرجة كبيرة تعيق عمل الرقابة الداخلية مع توضيح بعض المعوقات الموجودة التي يجب التخلص منها وتم وضع الحلول لها.

2. دراسة الحمداني (2015)، بعنوان " أنموذج لنظام رقابة داخلية على المخزون في ظل تطبيق نظام شركات

المقاولات IT"، هدفت الدراسة إلى بناء أنموذج للرقابة الداخلية لشركات المقاولات الحكومية لغرض الرقابة على كلف المخزون في ظل تطبيق نظام الانتاج في الوقت المحدد وبالشكل الذي من شأن أن يساعد الإدارة ومراقب الحسابات في التأكد من كفاية أنظمة السيطرة على فقرة المخزون وأحكام تقويمها وتسعيها، وكذلك بيان أثر استخدام الانتاج في الوقت المحدد على النظام المحاسبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام نظام back flash costing سيؤدي إلى احكام الرقابة على كلف المخزون بشكل أفضل، وذلك لأنه يحمل كلفة تخزين آخر المدة بكلفة المواد فقط من دون بقية عناصر التكاليف مما يسهل عملية احكام الرقابة من خلال مقارنة مخزون المواد مع الانتاج تحت التشغيل مع كلفة المواد المصروفة.

3. دراسة بحر ومشمش (2013)، بعنوان "لرقابة المستدعية في الجامعات والكليات الفلسطينية في قطاع غزة

وأثرها على ترشيد المال العام"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الرقابة المستودعية في الجامعات والكليات الفلسطينية، وأثرها على ظواهر ترشيد المال العام لدى موظفي المستودعات في الجامعات والكليات

الفلسطينية في قطاع غزة. وقدم اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي وكانت أهم النتائج التي توصلت
لها الدراسة هي موافقة أفراد الدراسة على أن الرقابة المستدعية تطبق قواعد إجراءات المستودعات بشكل كبير.
وأ أنه نادراً ما توجد ظواهر هدر وعدم ترشيد في المال العام. و أن هناك بعض المعوقات الإدارية والفنية والبشرية
تعيق الرقابة المستدعية عن القيام بدورها بالشكل المطلوب. كما يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والحاسب
الآلي فيما يخص عمل المخازن والمستودعات بصورة واضحة ومفعلة.

4. دراسة ركزه (2012) بعنوان " أساليب الرقابة علي المخزون السلعي وأثرها في أداء الشركات"،هدفت هذه الدراسة الي تسليط الضوء علي اساليب الرقابة علي المخزون في اداء الشركات الانتاجية والتجارية والخدمية والصناعية، وتم استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي بخصوص جمع البيانات من المصادر الاولى عبر وسيلة جمع المعلومات وهي الاستبانة وكذلك المنهج التاريخي لاستعراض اهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث . وقد استخدم الباحث اسلوب التحليل الاحصائي Spss في تحليل بيانات الدراسة وكانت نتائج هذه الدراسة هي:- 1. عدم تأثير اسلوب الجرد على اداء المالي لشركات حيث لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أسلوب الجرد والأداء المالي للشركات. 2. هناك تأثير للأساليب الاخرى على الاداء المالي للشركات حيث هنالك علاقة طردية موجبة بين الاساليب الاخرى والاداء المالي للشركات. 3 ليس هناك تأثير بين اسلوب الجرد والاساليب الاخرى واسلوب الحد الادنى والاعلى ونقطة اعادة الطلب على الاداء غير المالي للشركات حيث لا توجد علاقة طردية موجبة بين الاساليب الثلاثة والاداء غير المالي للشركات. من توصيات الدراسة كالاتي 1. - ضرورة إعادة النظر في اساليب الرقابة على المخزون المستخدمة في الشركات او اختيار الاساليب الاكثر كفاءة وفاعلية. 2. ضرورة تطوير هذه الاساليب حتى تواكب التقدم الذي طرأ على الشركات وكذلك التوسع الذي يحدث مستقبلاً. 3. ضرورة ادخال التكنولوجيا الحديثة على هذه الاساليب لزيادة الرقابة على المخزون السلعي ومن ثم زيادة فاعلية اداء الشركات.

5. دراسة العوايدة (2011)، بعنوان "مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية من وجهة نظر الأجهزة الرقابية الحكومية ووحدات الرقابة الداخلية، وذلك من خلال تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (3015) الذي يتضمن بيئة الرقابة، وتحديد المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة، ومدى تأثير هذه المكونات في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية. ولتحقيق أهداف الدراسة، صممت استبانة، حيث وزعت (220) استبانة على وحدات الرقابة الخارجية استرد منها (169) استبانة، أي ما نسبته (77%)، وأخضع للتحليل (162) استبانة، كما وزعت (240) استبانة على وحدات الرقابة الداخلية استرد منها (179) استبانة أي ما نسبته (73%) وأخضع للتحليل منها (174) استبانة، باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية واختبار T ومعامل كرونباخ ألفا. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير لمكونات نظام الرقابة الداخلية وفقاً للمعيار الدولي رقم (315) المتضمن بيئة الرقابة، تحديد المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، كما أظهرت النتائج أن عناصر تلك المكونات حيوية ومهمة في النظام الرقابي ولها تأثير بدرجات متفاوتة على فاعلية الرقابة الداخلية.

التعقيب على الدراسات السابقة :

فيما يتعلق بالدراسات السابقة ، جاءت في معظمها وصفية تحليلية في منهجها. أما فيما يختص بالعينة فقد احتوت هذه الدراسات على أعداد متباينة من العينات التي خضعت للدراسة، و نلاحظ أن العدد يقتصر على حسب أهداف الدراسة.

تنوعت الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة بين المتوسطات الحسابية و الانحرافية و المعيارية ، و معاملات الارتباط، و قد استعانت جل الدراسات التي تم عرضها برزمة المعالجة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، إن نفس الأمر يقال بالنسبة للدراسة الحالية.

و من حيث النتائج المتوصل إليها، فقد حققت جميع الدراسات السابقة الأهداف التي سعت للوصول إليها من خلال الدراسة.

و ستفيد الباحث من كل ما جاء في الدراسات السابقة و ذلك من خلال جميع خطوات هذه الدراسات وخاصة من حيث تفسير النتائج و تحليلها ، ما سيزيد الباحث إصرار و اهتماما بالموضوع.

المنطلقات النظرية للدراسة:

ان التغيرات المتسارعة في محيط الأعمال اثرت على واقع المجموعات الاقتصادية بمختلف مجالاتها، بانتشارها بشكل واسع، مما فرض تحديات قوية على الجهات العليا لهذه الأقسام، وأصبح ضروريا دعم الاجهزة الرقابية لتلك الأقسام.

مما أدى الى ان تكون الرقابة الداخلية أحد الأعمدة الأساسية لتأطير الأجهزة الرقابية للمنظمات في الوقت الحالي ودعم الأجهزة العليا في تحقيق ما تصبو اليه، عن طريق تأطير أسس وانظمة تسعى الى تقنين وتدقيق الأعمال وتقليل حدوث الأخطاء او معرفتها انثناء حدوثها تمهيدا لاتخاذ القرارات بصورة سريعة لمعالجتها.

ولذلك تمحور تركيز الأجهزة العليا، المنظمات ،والباحثين...الخ، حول الرقابة الداخلية مما أدى الى تطور مبادئها وطرق تطبيقها.(يوسف، 2004م).

المبحث الاول: الرقابة الداخلية:

تعريف الرقابة:

1. الرقابة في اللغة "الرقب" في اللغة على وزن فعيل بمعنى فاعل والمعنى اللغوي للرقابة هو المحافظة والصيانة والحراسة، وكذلك الاحتراز والتحوط والمراعاة (النايلسي، 2008م)، قد "عرف ديوان المراقبة العامة (الدليل الإرشادي لأعمال وحدات المراجعة الداخلية بالأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة بالمملكة العربية السعودية) على أنها:" كتلة من العناصر ، الاساليب ، والتطبيقات التي يتم تطبيقها بغرض الحفاظ على النقد والعديد من الأصول حفاظا على الدقة المحاسبية وتطوير العلمية الإنتاجية وتحفيز الانضباط بالأنظمة الإدارية المخطط لها".
2. "كما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين (AICPA)" بأنها الوسائل المنظمة، وجميع الطرق والأنظمة التي تضعها المنظمة للحفاظ على أصولها وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية، إسهاما ودعما لتطوير العلمية الإنتاجية.

تعريف الرقابة الداخلية :

وفقا لمعهد المدققين الداخليين (2011) عرفت الرقابة الداخلية بأنها :

العمليات المصممة بغرض إنجاز الأهداف كما تم تعريفها على أنها "أي عملية تتخذها الإدارة والمجلس أو الأطراف الأخرى للتخطيط للأهداف بغية تحقيقها ". (Institute of Internal Auditors, 2011).

اساليب الرقابة الداخلية:

تنفذ مهام الرقابة الداخلية بواسطة مجموعة من الأساليب التي تناسب كل فرع وتتلاءم مع الهدف المنشود، ومنها (عواد، طعمة، 2012م):

- 1- الملاحظات المباشرة.
- 2- الفحص المستندي.
- 3- الفحص الحسابي.
- 4- الفحص التحليلي.

5- المصادقات.

6- الجرد المفاجئ أو الدوري.

7- التفتيش.

أهداف الرقابة الداخلية

يمكن تلخيص أهداف الرقابة الداخلية بالآتي.(الصحف، 2006م):

1- ضمان صحة ومصداقية المعلومات كي تتمكن الإدارة من الاعتماد عليها.

2- حماية الأصول والسجلات من المخاطر، مثل السرقة والضياع.

3- تنمية الكفاءة الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد.

4- التشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

5- الحد من الأخطاء والغش والمخالفات وسوء الاستخدام.

المبحث الثاني: المخزون والرقابة الداخلية على المخزون:

مفهوم المخزون:

المخزون: عبارة عن "الكمية الزائدة من عناصر معينة، قد تكون شكل مواد خام أو مواد تحت التصنيع أو وحدات تامة الصنع، يحتفظ به للبيع أو الاستعمال في المستقبل"، (الوابل، 2005، ص 411).

كما تعرفه الجمعية الأمريكية للرقابة على المخزون (APICS)، على أنه "إجمالي الأموال المستثمرة في وحدات من المادة الخام، الأجزاء، السلع الوسيطة وكذلك وحدات التشغيل بالإضافة إلى المنتجات النهائية المتاحة للبيع"، (جيمس بلاكورد، 2008، ص 10).

مفهوم المخزون السلعي :

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين المخزون السلعي بأنه "مجموعة من العناصر الملموسة من الممتلكات الشخصية التي يتم حيازتها بغرض البيع في دورة النشاط التجاري العادي او التي في مرحلة الإنتاج بغرض البيع او التي ينتظر استخدامها حاليا في انتاج السلع والخدمات اللازمة للوفاء باحتياجات المبيعات" (A.I.C.P.A, 1961:27).

وأيضاً عرفة "عبد الإله جعفر على أنه الباضعة التي تملكها المنشأة في آخر الفتر المالية سواء كانت موجودة في مخازنها أو خارج هذه المخازن وتختلف نوعية مفردات البضاعة (المخزون السلعي) بحسب طبيعة نشاط المنشأة" (جعفر ، 2003، ص 497).

أنواع المخزون :

من التصنيفات العديدة للمخزون يورد الباحث ما يلي:

1. مخزون المواد الخام الأولية: وهو مخزون المواد الأولية الذي يستخدم بشكل كلي أو جزئي في العملية الانتاجية.
2. مخزون الأجزاء النصف مصنعة: وهي الأجزاء التي يتم شراؤها من مصانع أخرى وتدخل كلياً أو جزئياً في العملية الانتاجية.
3. مخزون قطع الغيار: وهي قطع الغيار التي تحتاجها الآلات والمكائن والمعدات ويمكن تصنيعها داخل المصنع أو شراؤها من الخارج.
4. مخزون السلع المصنعة بالكامل (المنتجات كاملة التصنيع): وهي المنتجات النهائية الجاهزة للبيع وقد تقوم المنشأة بتصنيعها داخلياً كما هو الحال في المنشآت الصناعية.
5. مخزون مهمات التشغيل والصيانة: ويقصد بها الأصناف التي تساعد في عملية الانتاج ولكن لا تدخل في انتاج السلع التامة الصنع مثل الوقود، الزيوت التي تستخدم في تشغيل الآلات.
6. مخزون الانتاج تحت التشغيل: وهي السلع أو الأجزاء التي تكتمل عملية تصنيعها وتحتاج إلى مراحل إنتاج أخرى حتى تصبح انتاج تام الصنع. (الداهمة، 2014، ص362).

اهمية وظيفة المخزون:

1. مواجهة الطلب المحتمل على منتجات المنظمة من قبل العملاء.
 2. مواجهة الطلبات الفجائية أو الموسمية تفادياً لندرة المواد الخام في بعض المواسم.
 3. لكيلا تتأثر المراحل الانتاجية ببعضها، عندما يكون لدى الشركة مخزوناً كبيراً من المنتجات النصف مصنعة فإن أي مشكلة في المراحل الانتاجية لن تؤثر على المرحلة التالية.
 4. الاستفادة من وفورات الحجم، أي عندما يتم شراء كميات كبيرة من المواد الخام قد تحصل المنشأة على تخفيضات في السعر.
 5. الاستعداد لمواجهة الأمور المتوقعة عندما تتوقع المنشأة احتمالية زيادة الأسعار للمواد الخام.
 6. تفادي طبيعة عمليات النقل حيث أن نقل المنتج النهائي من المورد إلى العميل قد يستغرق وقتاً طويلاً.
- إن عمليات الشراء للمواد الخام قد تستغرق وقتاً طويلاً حتى تصل إلى المنشأة، لذلك فإن المنشأة تحتفظ بمخزوناً كافياً حتى تتم عمليات الشراء الجديدة. (المغربي، 2015، ص134).

متطلبات تخطيط ورقابة المخزون :

لتحقيق متطلبات تخطيط ورقابة المخزون لابد من تو افرالمقومات التالية:

- أ- نظام تتبع المخزون: ويكون ذلك إما بتتبع دوري (كل أسبوع أو كل شهر) أو تتبع مستمر حيث يمكن الحصول على احصاءات المخزون في أي وقت للتعرف على الكميات المتوفرة والكميات المطلوبة في الفترات التالية.
- ب- التقدير الجيد للاحتياجات والتوقيت المناسب للطلب: بحيث يؤخذ في الاعتبار في هذا التقدير عملية التنبؤ بحجم الطلب (كمية المخزون) ويؤخذ في الاعتبار الوقت بين طلب المخزون ووصوله وامكانية وجود كمية احتياطية (مخزون الأمان).
- ت- التقدير المناسب للتكاليف المتعلقة بالمخزون: سواء كانت تكاليف الطلبات أو تكاليف التخزين أو تكاليف نفاد المخزون وبالتالي تخفيض إجمالي تكاليف المخزون.
- ث- تحديد الأهمية النسبية للمخزون: من حيث درجة الأهمية لكل الأصناف الموجودة في المخزون، حيث تختلف المواد والعناصر المخزنة في قيمتها وحجمها وقابليتها للتلف أو الإهمال. (الوابل، 2005، ص414-415).

نظام رقابة المخزون:

تعد عملية تسهيل التخزين جزءاً هاماً من قائمة تدقيق الحسابات ويجب على المراجعين مراجعة مرافق التخزين المادية والعمل على امان مرافق التخزين حتي تحمي الشركة من السرقة أو التلف وقد تكون عملية الرقابة أكثر ارتباطاً بالإجراءات التشغيلية للنشاط التجاري بدلا من الإجراءات المالية.

وإن ممارسة عملية مراقبة المخزون هي ضرورة إذا كانت الشركات ترغب في ان تقدم خدمات مرضيه لعملائها ويجب أن تكون مستويات المخزون الكافية متاحة في أي وقت ويمكن تحقيق ذلك اذا كانت وظائف الطلب والاستلام والتسجيل تؤدي بدقة وفعالية (Cooper,2006).

ادارة المخزون والرقابة الداخلية الغير الفعالة على التقارير المالية:

إن الهدف من سياسات إدارة المخزون هو التقليل من مجموع إجمالي تكاليف المخزون المتغيرة، وبالتالي ستحدث المساهمة في عمليات أكثر ربحية، وتعد تكاليف المخزون المتغيرة عاملا لهذه المدخلات ككمية الطلب، ومعدل تكلفة العقد ، بما في ذلك التخزين وتكلفة شراء الوحدة.(Gardner, 1990).

ويتطلب الحصول على بيانات التكلفة ومعالجتها سياسات وإجراءات وموظفين مراقبين للتأكد من تسجيل معاملات المخزون بشكل كامل ودقيق و الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية (ICFR) هي مجموعة من السياسات والإجراءات والموظفين التي تؤدي إلى تسجيل البيانات بدقة معاملات الشركة أو الكشف الفوري أو التصرف غير المصرح به لأصول الشركة. (Deloitte & Touche LLP et al. 2004).

نظام مراقبة المشتريات:

الخطوة الأولى في قائمة الرقابة الداخلية على المخزون هي مراجعة قائمة الشركة لعملية الشراء علماً أنه يجب أن تتضمن قائمة التحقق مراجعة تفويض عملية الشراء الكبيرة للشركات ، وكيفية اكتمال عملية الشراء وكيف يتم دفع الفواتير عندما يتم استلام البضائع من قبل الشركة. ويتم استخدام قائمة المراجعة للتحقق من عدم حدوث غش أو تواطؤ وان لا يسمح للموظفين لشراء سلع شخصية بأموال الشركة إضافة إلى ان يتم شراء كل عناصر المخزون لأغراض تجارية مشروعة (Collins,2012).

المبحث الثالث : أنواع وأهداف الرقابة الداخلية على المخزون :

أنواع الرقابة الداخلية على المخزون:

تتضمن أنواع الرقابة على المخزون الأقسام التالية:

1. الرقابة الإدارية: وهي تشمل هيكل المنظمة وكل ما يتعلق بالإجراءات والمستندات والتي تستخدم في عمليات اتخاذ القرار للأنشطة الإدارية داخل المنشأة.
2. الرقابة المحاسبية: وتتمثل في الضوابط التي من أهدافها الحفاظ على أصول المنشأة والتأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المسجلة والتأكيد على ضمان وموثوقية السجلات المحاسبية بالمنشأة.
3. الرقابة النوعية: ومهمتها هي التأكد من أن جميع مواصفات المواد والسلع التي تم استلامها أو صرفها أو حفظها في المخازن مطابقة للمواصفات المتفق عليها في عقود ووثائق الشراء.
4. الرقابة الكمية: يقصد بهذا النوع الرقابة المباشرة على كميات ومقادير الأصناف التي تم استلامها أو تم تخزينها من كل نوع استناداً إلى عقد التوريد في حالة الاستلام أو بطاقة الصنف أو سجلات المخزون في حالة الجرد والرقابة الدفترية الشاملة لمقادير الأصناف المخزنة.
5. رقابة التكلفة: يركز هذا النوع من الرقابة على التكلفة والعائد الخاص بكل صنف من المخزون حيث يهدف هذا النوع إلى ضبط عملية الاستثمار في المخزون وتخفيض تكاليف الشراء والمناولة والتأمين والنقل والاستلام والفحص والتالف والعدم.
6. الرقابة الزمانية: عادة ما تحدد فترة لإعادة الشراء وزمن التخزين للصنف حتى لا يتلف بمضي المدة وزمن استخدام الأصناف ومواعيد الجرد وزمن إنجاز كل عنصر من عناصر العمل والذي يترجم على شكل برنامج زمني. (الوادية، 2016، ص 25-26).

أهداف نظام الرقابة الداخلية على المخزون :

1. التأكد والتحقق من أن الكميات والمواد المخزونة تخضع للحماية الكافية من أي مخاطر سواء التلف أو الضياع.

2. ضمان سلامة المخازن أو المستودعات فيما يتعلق بالتنظيم والمناولة والصرف ومكان التخزين وتسجيل المواد والأصناف والتقارير والنشرات الإدارية والمالية.
3. ضرورة تحقيق مستوى من الكفاءة في الاستخدام والتحقق من أن أصناف المواد الصادرة من المستودعات قد حددت تكاليفها بصورة سليمة ودقيقة بناءً على المعايير المحددة.
4. يجب أن يكون في المنشأة نظام مستندي ملائم وفعال للمواد والسلع المخزنة. (المقرن، 2005، ص 24).

المنهجية وطرق البحث:

سوف يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يختص بوصف الواقع، ابتاعاً لطريقة جمع المعلومات الكافية عن مشكلة البحث، ثم تفسير المعلومات وتحليلها؛ بهدف تحقيق أهدافه عبيدات، عدس، كايد (2004)، ولأن هذا البحث يهتم بتقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية على المخزون السلعي؛ يُعد هذا المنهج مناسباً لتحقيق أهدافه. سيتم عقد مقابلات غير رسمية ومقابلات منظمة من أجل جمع البيانات من الموظفين؛ وكل منهم سيشارك وجهات نظره حول تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية على المخزون السلعي بالمؤسسة العامة للحبوب بالملكة العربية السعودية، ومن ثم ستوزع الاستبانة، على أن تعاد في مدة أقصاها شهر من تاريخ الاستلام.

أدوات الدراسة:

سوف يقوم الباحث باستخدام الاستبيان مع موظفين المؤسسة العامة للحبوب في المملكة العربية السعودية؛ لجمع بيانات حول تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية على المخزون السلعي.

وسيتم جمع البيانات باستخدام نموذج مقابلة شبه منظمة، يحتوي على أسئلة حول نظام الرقابة الداخلية بعد هذه المقابلة، وسوف يشرع الباحث في عرض استبانة للمرشح المعني من الموظفين وسيراعي الباحث القيود الأكثر شيوعًا من أمثال قلة الوقت جهل بعض الموظفين، وقد تفرض هذه القيود حدودًا للدراسة ويجب أن تبقى في الذهن.

الصدق والثبات

صدق الاستبانة:

أولاً: صدق المحتوى:

سيتم فحصه بواسطة مختصين بأنظمة الرقابة الداخلية، لإبداء رأيهم وإضافتهم وملاحظتهم حول ملائمة فقرات الاستبانة، ومدى تمثيل الفقرات لكل بعد من أبعاد الاستبانة.

ثانياً: صدق الأداة:

ستطبق على عينة ، واستخدام معامل الارتباط بيرسون بين درجات كل بعد من أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.

ثبات الأداة:

سيتم التأكد من ثبات الاستبانة بطريقتين وهما التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

الأساليب الإحصائية:

سوف تستخدم، الأساليب الإحصائية التالية للإجابة على اسئلة الدراسة:

1. للإجابة عن السؤال الأول سيستخدم الباحث الأسلوب الإحصائي الآتي: التكرارات (Frequencies) والنسب المئوية. (Percentages).
2. و للإجابة عن السؤال الثاني سيستخدم الباحث الأسلوب الإحصائي الآتي: عامل ارتباط بيرسون. (Correlaton Pearson).
3. و للإجابة عن السؤال الثالث سيستخدم الباحث الأسلوب الإحصائي الآتي: معامل ألفا كرونباخ (Cronpach Alpha).
4. للإجابة عن السؤال الثاني و الثالث سيستخدم الباحث الأسلوب الإحصائي الآتي: المتوسطات الحسابية (Means Arithmetical) والانحرافات المعيارية (Standard) .

حدود الدراسة:

يمكن تحديد الدراسة الحالية على النحو التالي:

1. الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الثاني للعام 1440هـ/2019م.
2. الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية، و سيكون ذلك باستخدام تقنية العينة العشوائية، عليه فإن نتائج هذا البحث لا تعمم على كل المناطق في المملكة العربية السعودية.
3. الحدود البشرية: سيتم تطبيق الدراسة على عينة من الموظفين بالمؤسسة العامة للحبوب بالمملكة العربية السعودية.

4. الحدود الموضوعية: سوف يقتصر البحث على تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية على المخزون السلعي، واضعين في الاعتبار متغير الجنس، المستوى التعليمي، الوظيفة لأفراد عينة البحث.

و بعد أن تتم دراسة الأدبيات ذات الصلة، من قبل الباحث من أجل تحديد الأداة المناسبة لجمع البيانات و التي ستساعد الباحث، في تشكيل بعض الأسئلة للتحقيق في تقييم إجراءات نظام الرقابة الداخلية على المخزون السلعي.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- (1) المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (2015) "إدارة الشراء والمخزون"، دار راية المعرفة للطباعة والنشر، الرياض.
- (2) الإدريسي، مرفت، (2010)، الرقابة على أعمال البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة مصر.
- (3) عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن وعبد الحق كايد، (٢٠٠٤)، البحث العلمي مفهومه أدواته ،أساليبه، دار الفكر، عمان.
- (4) النابلسي، محمد، (2008م) العقيدة الإسلامية، أسماء الله الحسنى.
- (5) الصحن؛ عبد الفتاح محمد سرايا، محمد السيد شحاته؛ السيد (2006) الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- (6) الوابل، وابل علي (2005)، "المحاسبة الإدارية"، دار وابل للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية.
- (7) المقرن، سطاتم عبد العزيز (2005)، " تصميم أنظمة الرقابة الداخلية للقطاع الحكومي، ديوان المراقبة العامة، بحث غير منشور، السعودية.
- (8) يوسف، سعيد (2004) " واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي" دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة .
- (9) جعفر عبد الإله (2003) ، المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي ، دار الفلاح للنشر عمان.
- (10) دراسة عواد، ناريمان طعمة، (2012م) " مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية".
- (11) الوادية، (2016) " دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام".

ثانيا: المراجع الاجنبية

- 1) Institute of Internal Auditors (2011). Standards and Guidelines, Governance, Risk Management and Controls. The Institute of Internal Auditors.
- 2) Collins, J. (2012). How to Determine Inventory Control. www.eHow.com. Retrieved.
- 3) Cooper W. (2006). Inventory Proportionality. New York: Prentice Hall.
- 4) Gardner, E., (1990). Evaluating forecast performance in an inventory control system. Management Science.
- 5) Deloitte & Touche, (2004). Perspectives on internal control reporting: A resource for financial market participants.
- 6) American Institute of Certified Public Accountant (1961), accounting research and terminology, Final Edition, New York.